

الوسطية والاعتدال وأثرهما على حياة المسلمين

لفضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
حفظه الله تعالى

النُّسخة الإلكترونية (٢)

الشيخ لم يراجع التفريع

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربي خير حمد وأوفاه، وأشكره شكرًا متواترًا على آلائه العظيمة ومنحه المتابعة.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.
أما بعد..

فإني في فاتحة هذا اللقاء أشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في معالي مديرها الأخ
الدكتور محمد السالم وجميع الوكلاء وأعضاء هيئة التدريس، وجميع منسوبيها من الطلاب والموظفين
حسن رعايتهم للمطلب الشرعي وحفاظهم على الديانة وقيامهم بواجب الأمانة تجاه ملة الإسلام
وشريعة محمد بن عبد الله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

ولا شك أن الواجب اليوم عظيم جدا ولاشك أيضا أن حماية الإسلام ورعايته تتطلب منا دائما
النصح والمراجعة ونقد النفس بين حين وآخر حتى يكون العمل صالحا خالصا صوابا.
وأشكر لمعاليه هذه المقدمة التي ذكر فيها ما لا استحقه وكان وفيًا مع السابقين رحم الله من مضى
ووفق الحي، وجعلنا وإياكم من المتعاونين على البر والتقوى والحفاظ على سير الفينة.

وهذه المحاضرة جاءت في هذا الوقت الذي يتطلب منا الشعور بالمسؤولية، ويتطلب منا الوقوف
بحزم مع متطلبات منهج السلف الصالح، ويتطلب منا أن نكون حاملين للأمانة، حاملين للمنهج
الصحيح، وعقيدة أئمة السنة والجماعة بحق، وأن نكون خير مؤتمن على ذلك.
لهذا اخترت في خضم هذه الأحداث التي فُجِعَ بها كل مخلص لله ولرسوله وكل ناصح لله ولرسوله
ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، من وجود الإجماع والانحراف في بلد السنة والإسلام التي هي محط
الأنظار، وهي منبع نشر عقيدة السلف الصالح، اخترت موضوعا بعنوان:

الوسطية والاعتدال وأثرهما على حياة المسلمين

وهذا الموضوع موضوع شرعي؛ لأن الله جل وعلا وصف هذه الأمة بأنها الأمة الوسط قال سبحانه:
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ولأن لفظ الوسط، وكون هذه الأمة أمة وسطًا، جاء في كل كتب العقائد، فما من كتاب من كتب أهل
السنة والجماعة؛ أهل الحديث والأثر إلا وينصون فيه على أن هذه الأمة وسط، وعلى أن أتباع المنهج
الصحيح وسط أيضًا بين الغالي والجافي.

أعرض لهذا الموضوع بمقدمة تُبين أهميته، وتبين معنى الوسطية، وسمات الوسطية، ثم ندخل إلى
الموضوع ببيان بعض عناصره، ثم أبين بعض العناصر المتعلقة بتطبيقات الوسطية في الحياة، وفي
السلوك وفي الفكر وفي غير ذلك.

قبل أن ندخل في أهمية طرح هذا الموضوع نقول: إن للوسطية المطلوبة سمات، وهذه السمات
موجودة في النصوص، موجودة في سلوك الصحابة، موجودة في سلوك أئمة الإسلام. أما سماتها:

فالوسطية والاعتدال هي سمة الشريعة الإسلامية بنص القرآن، فهذه الشريعة متسمة بأنها شريعة

السماحة ورفع الحرج، قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وقال أيضا: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

ومن سماتها أنها شريعة العدل في الأحكام والتصرفات؛ ولذلك كانت وسطاً. فالعدل في الأحكام والتصرفات يوجب الوسطية؛ لأن غير ذي الوسط لا بد أن يكون في سلوكه إما إلى تفريط وإما إلى إفراط.

من سمات المنهج الوسطي الذي هو منهج الشريعة أن هذا المنهج موافق للشرع، ثم هو موافق للعقل السليم. فالشرع الصحيح بنصوصه وقواعده واجتهادات العلماء فيه يدعو إلى الوسطية والاعتدال وينهى عن الغلو والمبالغة.

وكذلك مقتضيات العقل السليم فإن حياة الناس لا تستقيم إلا بهذه الوسطية، فإن الانحراف عن الجادة بغلو أو جفاء لا يكون معه العيش مستمراً وفق مصالح الناس. فمصالح الناس تقتضي عقلاً ومنطقاً أن يكون هناك منهج متوسط يجتمعون عليه، ويدافعون عنه؛ لأن:

كَلَّا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ

كما قال الشاعر:

من سماتها أيضاً أن الوسطية والاعتدال يبرآن من الهوى ويعتمدان على العلم الراسخ. والعلم إما أن يكون نصاً من كتاب أو سنة، أو يكون قولاً لصحابي فيما لم يرد فيه النص، أو يكون من اجتهادات أهل العلم الراسخين في ذلك. فاعتماد الوسطية على العلم الراسخ الصحيح مظهر من مظاهرها وسمة من سماتها.

من سمات الوسطية أنها تراعي القدرات والإمكانات، فليس صاحب الوسطية مُعْجِزاً للناس في طلباته، أو ذاهباً إلى خيالات في آرائه وتنظيراته.

كثير من الناس أصحاب تنظيرات، وأصحاب خيالات، وهؤلاء يتعدون عن الوسطية المرادة، لأن الوسطية والاعتدال تؤثر في حياة الناس واقعاً ملموساً، وهذا يعني أن تراعى في ذلك القدرات والإمكانات، سواء كانت قدرات الأفراد أو قدرات المجتمع أو قدرات الدولة الخاصة بالبلد، أم القدرات المتعلقة بالأوضاع العالمية.

كذلك من سمات الوسطية والاعتدال أن فيها مراعاة الزمن والناس، فالزمن يتغير، والناس أيضاً يحتاجون إلى تجدد باعتبار الزمن وباعتبار التغير، فمحافظة المنهج الوسطي هذا يقتضي أن يكون هناك مراعاة لاختلاف الأزمنة واختلاف الأمكنة واختلاف الناس.

ولهذا نص أهل العلم على أن الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان والوقائع والأحوال والناس. لماذا نذهب إلى الوسطية؟ هل هو لعلاج مشكلة قامت أم لإيجاد حلول لمشكلات أم لغير ذلك؟ نختار الوسطية والاعتدال؛ لأن الله جل وعلا أمر بها. كما أمر بها رسوله ﷺ، فهي مأمور بها. ويجب على الناس أن يمثلوا المأمور وأن يجتنبوا ما لم يؤمر به في المناهج والأفكار.

ثم لأن الوسطية حق، ولأن غيرها باطل، ولأن الوسطية - وهذا هو العامل الثالث - بريئة من

الأهواء، فغالبًا ما يكون طرفا الجهتين إما الغلو وإما الجفاء، إما التفريط وإما الإفراط، فيكون ثم هوى يحركه. أما الوسط والاعتدال المبني على العدل والحق، فإنه يبرأ من الهوى، ونحن مأمورون أن نبرأ من الهوى، وأن نسعى في تجنب أثره على النفس في الفكر والحكم والتحاكم قال الله جل وعلا: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣].

والرابع كون الوسطية موصلة إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الدين والدنيا، ومعلوم أننا نحتاج لتحقيق الشريعة أن نرعى مقاصد الشريعة، وأن نحقق مقاصد الشريعة في الناس، فالشريعة جاءت لتحكم في الناس، ولتكون حياة الناس على ضوئها، ولم تأت الشريعة لتكون نظريات يُباهى بها، أو تكون خيالات يفتخر الناس بها دون أن تكون تطبيقًا لواقع، تطبيقًا في الواقع بأحكامها ومثلها وعقائدها. لذلك فالوسطية والاعتدال - على نحو ما ذكرنا - موصلة إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الدين والدنيا معًا.

والخامس والأخير: نختار الوسطية أيضًا لأن الوسطية أبعد عن الفتن ما ظهر منها وما بطن. فالفتن في تاريخ الإسلام منذ أن نبع وظهر المعترض على رسول الله ﷺ بقوله: اَعْدِلْ يَا مُحَمَّد، فرد عليه النبي ﷺ بقوله: «وَيَحْكُ، وَمَنْ يَعْدِلْ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خَبَتْ وَخَسِرَتْ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلْ».

وهذه الوسطية منذ ذلك الحين مرورًا بخروج الخوارج والفرق الضالة إلى أن وصلنا إلى هذا الوقت بما فيه إلى أن حصلت التفجيرات الأخيرة وما فيها من أفكار وما فيها من غلو وتكفير وجفاء لهذا كله نختار الوسطية، ولأنها مبعدة عن الفتن ما ظهر منها وما بطن.

أولاً: معرفة المنهج الصحيح بالكتاب والسنة وكلام أهل العلم الراسخين فيه: فالمنهج الصحيح يحتاج إلى معرفة بنصوصه وأدلتها وكلام أهل العلم فيه، ولم يؤت الناس في بعدهم عن الثبات على المنهج الحق والاعتدال والوسطية إلا لقصورهم في العلم وغلبة الجهل أو غلبة بعض الجهل عليهم؛ لذلك كلما كنا حريصين على نشر العلم الصحيح النافع من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهم السلف للنصوص أو اجتهادات السلف فيما فهموا من النصوص، فإن ذلك مدعاة للثبات على الاعتدال والوسطية، فالجهل وترك العلم والذهاب إلى عقليات وأفكار ربما لا تكون موافقة للعلم الصحيح فإن ذلك يبعد عن المنهج الوسطي.

ثانياً: قوة العلم: فإن العلم يزداد بالاعتدال ويضمحل بالغلو أو الجفاء.

ثالثاً: قوة العقل والنظر في تجارب الناس والتاريخ: نحتاج قوة العقل؛ لأن العقل السليم مأمور به؛ ولأن الله جل وعلا أثنى على صحة العقل، فالله جل وعلا خاطب في كتابه العزيز أولي الألباب، خاطب الذين يعقلون، خاطب الذين يفهمون، خاطب الذين يتذكرون من أهل اللب الصحيح السليم، ومن أهل العقل الصريح القوي، وفي هذا فيه إشارة إلى أهمية العقل والإدراك في فهم النص وفي فهم المصالح.

والنظر في تجارب الناس وما حصل في التاريخ من إحن ومحن وفتن وما حصل من إصلاح، فإن هذا ينتج عنه الاهتمام بلزوم الوسطية والاعتدال، ففي التاريخ تجارب كثيرة دامية، فيه تجارب كثيرة قاتلة، وفيه تجارب كثيرة صالحة مُصلحة، من نظر فيها بعين الإنصاف وجد بقوة عقله وإدراكه أن من نجح كان معتمداً على الوسطية في قوله وعلمه وعقله وإدراكه.

رابعاً وأخيراً: الصبر: الصبر مهم جداً لأنه سمة أهل العلم، بل هو سمة الأنبياء والمرسلين، قال الله جل وعلا: ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال جل وعلا أيضاً: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الروم: ٦٠] فمن استخف فليس بذي عقل، ومن لم يكن جازماً بوعده الله حقاً صابراً فأيضاً هو مُستخف، وليس بذي إدراك سليم، فالصبر وعدم الاستعجال في الأمر كل ذلك من سمات الثبات على الوسطية والاعتدال. وبعدها يكون من أسباب النجاح في المآرب والمقاصد.

وبمقابل ذلك يكون من أسباب الانحراف عن الوسطية والاعتدال:
أولاً: الجهل.

ثانياً: الهوى.

ثالثاً: غلبة العاطفة على العقل.

رابعاً: استعجال النتائج فيما هو مشروع، وطرح نتائج مرفوضة فيما ليس بمشروع.
خامساً: الابتداع في الدين

سادساً: اتهام العلماء والعقلاء بالمداهنة وترك الحق.

وهذا الموضوع أي (الوسطية والاعتدال وأثرهما في حياة المسلمين) مهم جداً؛ وذلك أولاً لأننا نسمع كثيراً منهج الوسطية، ونسمع كثيراً أهمية الوسطية، وكثيراً ما يستعمل لفظ الوسطية دون ضوابط شرعية أو عقلية.

وثانياً أن مرجع الوسط دائماً بين طرفين، فمن الذي يحدد الطرفين؟ من يصف المنهج الوسط؟ من يقول: إن هذا وسط وإن خلافه ليس بوسط؟

لا بد من قواعد تحكم ذلك حتى لا يجرنا هذا المنهج إلى نبذ مُسَلِّمات من الدين أو العقيدة الصحيحة طلباً لوسطية متوهمة، فالوسطية والاعتدال مطلوبة شرعاً وفق ضوابطها الشرعية التي يقرها أهل العلم الراسخون فيه.

الإسلام عقيدة وشرعة، فعقيدته مبنية على الوسطية، كما نص أهل العقائد، وشريعته مبنية على الوسطية أيضاً والاعتدال، كما نص أهل الفقه والقواعد والمقاصد والأصول.

يقول الله جل وعلا: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] فمعنى قوله: ﴿ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ كما فسرنا الصحابة ومن تبعهم أي جعلناكم أمة عدلاً خيراً، بما تتوسطون فيه بين الغالي والجافي. فهناك غلو وجفاء في الملل والنحل، وهناك غلو وجفاء في أنواع الشرائع التي سبقتنا، هناك غلو وجفاء في الفرق المختلفة في هذه الأمة، هناك غلو وجفاء في الجماعات والتحزبات المختلفة.

ومما يدل أيضاً على هذا المبدأ قول الله جل وعلا: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال جل وعلا أيضاً: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧] وثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: « إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ » رواه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان

والحاكم وصحوه.

وجاء عن علي بن أبي طالب الخليفة الراشد عليه السلام وأرضاه، أنه قال: (خَيْرُ النَّاسِ النَّمَطُ الْأَوْسَطُ الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْعَالِي وَيَلْحَقُ بِهِ الْجَافِي) رواه ابن المبارك عن محمد بن طلحة عن علي عليه السلام.

وقال بعض السلف: دِينَ اللَّهِ بَيْنَ الْعَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ. وهذه قاعدة عند أئمة السلف وعند من صَنَّفَ في العقائد يقولون: دين الله الحق، دين الله المرضي عنه، دين الله الذي يؤمر الناس باتباعه وسط بين الغالي فيه والجافي عنه.

وفي الحديث الذي في الصحيح: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ». (وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا).

وفي الحديث الذي في السنن وفي غيرها وهو مرسل وله شواهد من حديث محمد بن المنكدر عن جابر قال: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغَلْ فِيهِ بَرْقٌ، وَلَا تُبْغِضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَإِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَنِيفَةُ السَّمْحَةُ» وقال أيضاً: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» قَالَهَا ثَلَاثًا وَلَمَّا أُرْسِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبِيهِ، عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمَعَهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهَا: «تَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلِفًا، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفَرًا» وهذه هي قاعدة الدعوة كما أجمع على ذلك أهل العلم في قوله - عليه الصلاة والسلام - للداعيين اللذين أرسلهما إلى اليمن، قال: «تَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلِفًا، وَيَسَّرًا وَلَا تُعَسِّرًا، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفَرًا». وأيضاً جاء عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا».

وإذا تبين ذلك وأن هذه الوسطية وهذا الاعتدال مطلوبان وأن دلائل الشرع تدل عليهما، وأن ذلك منحة لهذه الأمة؛ لكي تبقى وتستمر، وأنه لا بقاء للغلاة كما أنه لا بقاء للجفافة، وإنما الذي يبقى ويبقى ناصحاً لهذه الأمة ويبقى مخلصاً لها، ويبقى داعياً معلماً عالمًا ناصحاً مؤثراً من يكون على هذا المنهج القويم الذي دل عليه النص، ودل عليه سلوك الخلفاء وكلماتهم، ودلت عليه أعمال أئمة الإسلام، ومصنفاتهم.

وللوسطية من حيث التطبيق أنحاء، إما من جهة الوصف السابق أو من جهة التنظير الواقع، وهي كما يلي:

أولاً: الإسلام دين وسط بين الديانات، فمن تأمل عقيدة الإسلام وجدها الوسط بين الديانات المختلفة، والديانات هي كل دين دان الناس به، والتزموه سواء أكان ديناً أصله حق، أم كان ديناً باطلاً من أصله. فالإسلام وسط بين اليهودية والنصرانية، والإسلام وسط بين المجوس والبوذيين، والإسلام وسط بين أهل القوانين من الرومان وبين الذين يجعلون الحكم لأنفسهم، الإسلام وسط في الأخلاق ووسط في المعاملات. الإسلام دعا إلى الأخلاق الحميدة وحض عليها، بل وصف الله جل وعلا نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم].

لكن الإسلام أبداً لم يجعل من الخلق المحمود ترك العزة، ولم يجعل من الخلق المحمود ترك الحق، بل جعل الخلق المحمود وسطاً بين اللين وبين القوة، فالقوة في مكانها المطلوبة، واللين مع

المسلمين وغير المسلمين في مكانه مطلوب، فالحق بين ذاك وذاك. والإسلام وسط أيضًا في الديانات في أنواع المعاملات وأنواع التشريعات التي بها يتعامل الناس ما بين من يُحل الربا بأنواعه وما فيه ظلم للناس وما بين من يمنع كل أنواع التعامل ويحرق المال الذي يكتسبه الإنسان إلا من عمل يده.

فالإسلام يدعو إلى التجارة، ويدعو إلى العمل، ويدعو إلى الاقتصاد، ويدعو إلى تنمية المال، ولكنه يمنع في ذلك كله الظلم، ويمنع أخذ أموال الناس بغير حق، ويمنع أن يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، كما كان ذلك في شرائع الجاهلية أو في شرائع من سبقنا من الملل والشرائع.

والإسلام وسط فيما أمر به في المعتقدات، وما أخبر الله جل وعلا، وأخبر به رسوله ﷺ. فالتوحيد وسط بين الغالي فيه ممن يشرك بالله جل وعلا كالنصارى واليهود وما بين الجافي والمبتعد عن ذلك ممن يظن أن الناس جميعًا على التوحيد مهما عملوا، فالإسلام يدعو إلى توحيد الله جل وعلا بما أمر الله به في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر] وقال جل وعلا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

فتوحيد الله جل وعلا والإخلاص له أساس الملة والدين، في باب الصفات. والإسلام عموماً وأهل السنة والجماعة خصوصاً وسط في باب الصفات ما بين المشبهة الممثلة والنفاة المعطلة.

وفي أبواب الإيمان أهل السنة والجماعة والإسلام الحق وسط ما بين التكفيريين الغلاة والمرجئة الجفافة. وفي إثبات الإيمان من أنه قول وعمل واعتقاد، أهل السنة وسط بين هؤلاء وهؤلاء.

وكذلك أهل السنة وسط في موقفهم من الصحابة بين الغلاة فيهم ممن ألهمهم وبين النواصب الذين ذموا بعض الصحابة، فأهل السنة والجماعة يثنون على جميع صحابة رسول الله ﷺ، ويقولون فيهم ما قال الله جل وعلا: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وفي أبواب الإمامة والولاية أهل السنة والجماعة، بل دين الإسلام وسط بين من اختلفوا في هذه المسألة العظيمة كـ

من الخوارج في القول والعمل الذين يرون الولاية فيما يرون منهم من أخطاء أو منكرات، ووسط بين هؤلاء الغلاة الذين يرون الخروج.

والطرف الآخر الذي لا يرى نصيحة الإمام أصلاً، ويرى أن ما قاله ولي الأمر فهو صواب مُطلقاً؛ لأنهم نواب الله جل وعلا في أرضه.

وأهل السنة والجماعة يرون الطاعة كما ثبت عن النبي ﷺ ذلك في «صحيح مسلم»، بل إنه أمر به في أن «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» فأمر الولاية والإمامة عظيم وشأنه عظيم لكن معه في منهج الوسطية النصح والبيان والتعاون مع ولاية الأمر على البر والتقوى.

كذلك منهج الوسطية والاعتدال عدل ووسط في الفقه والأحكام:

أولاً في مراعاة الاجتهاد، فالاجتهاد ماض لم يُغلق، وإن كان البعض فتح باب الاجتهاد على

مصراعيه حتى دخله من ليس بأهل ممن لم يع النصوص ولا القواعد والأصول، ففتحته على مصراعيه، فنسمع اليوم من يجتهد في المسائل الشرعية والنوازل العظيمة ممن لو كانت في عهد عمر رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر. أما اليوم فتتزل المسائل العظيمة بالأمة فيفتي بها الواحد، ويفتي بها الاثنان من عامة طلبة العلم ممن ليسوا مؤهلين لذلك في رسوخ العلم، مما يجتنبه الجمهور من العلماء إلا أن يجتمعوا جميعاً لينظروا في هذه النازلة.

فالاجتهاد مفتوح بابه، لكن هذا الفتح وسط بين فئتين بين من يرى غلق باب الاجتهاد أصلاً والبقاء على نصوص السابقين من أهل العلم، وبين من يرى باب الاجتهاد مفتوحاً لكل أحد حتى ولو لم يكن أهلاً لذلك.

والاعتدال في الفقه والأحكام والوسطية في ذلك تدعونا للوسطية بين جهتين بين لزوم المذهبية ونزع المذاهب، فهناك من يطالب بنزع المذاهب الفقهية، وأنها ليست بحق على إطلاقها، وإنما كانت لفترة مضت، والواجب الرجوع إلى كتب الحديث والسنة، ونبد كتب المذاهب مهما كانت، وفرقة أخرى ترى البقاء على نصوص المذاهب لأنهم أدرى بالفقه وعلومه، وأن المذاهب وكلام علماء المذاهب يصلح لما بقي من الزمان.

والحق وسط بين الفئتين لأن كلام علماء المذاهب مطلوب فهمه، لأنهم هم الذين فهموا الشريعة وصورها، لكن لكل زمن أحكام ولكل زمن فهم، والشريعة منوطة بالمقاصد ومنوطة بتحقيق المصالح ودرء المفاسد، فالبقاء على نصوص العلماء السابقين ليسوا معنا في ذلك الوقت في هذا الوقت، وليسوا متطرقين إلى ما نعيشه، وما عندنا من علل ومقاصد ومصالح يجب مراعاتها، ومفاسد يجب درؤها. وهذا ليس من باب الاعتدال، فالاعتدال الأخذ بأقوالهم وفهم مراداتهم، وأخذ أحكامهم ومعرفة مأخذهم ولكن يجب النظر في النصوص؛ لأن النصوص واسعة تسع الأزمنة، والأخذ بكلام العلماء مطلوب في فهم تلك النصوص. فالإسلام وسط في المذهبية ما بين معطلة المذاهب وبين الغلاة في المذهبية.

كذلك الوسطية والاعتدال سمة لهذا الدين وسمة لأهل السنة والجماعة فيما بين التشديد المفرط، والتيسير غير المنضبط، النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتيسير وحض عليه (وَمَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا).

وفي هذا نفي للتشديد الذي هو إيقاع في الحرج، فالذين يأخذون بالتشديد وأن الحق في الشدة وأن الحق في التغليظ ليس هذا بحق، بل هو نوع من الغلو في الأحكام يجب نبذه، وإنما الحق في أن نأخذ بالتشديد في مكانه الذي دل عليه النص وحيث لا يسمى تشديداً، ونأخذ بالتيسير حيث دل النص على ذلك أو حيث خيّرنا بين أمرين لم يرد دليل في أحدهما نصاً، فإننا نختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

وهذا هام جداً في البحوث وفي المقالات وفي المحاضرات وفيما نوجه فيه الشباب، نجتهد في أن نتعد عن التشديد الذي يضر، وعن الأخذ بالغلظة والشدة التي تجعل الناس الذين يوجهون ويرشدون يأخذون بالمأخذ الأشد الذي يجعل في النفوس حرجاً حتى من التعايش مع الناس.

والواجب أن يكون هناك أخذ بالوسط والاعتدال في ذلك كله ؛ لأن الشريعة جاءت لنفي الحرج «فَإِنَّ الْمُنبِتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

كذلك الشريعة في أحكامها وفقهها ومقاصدها وسط في المصالح والمفاسد، غلا أناس في المصالح حتى قدّموا المصلحة المتوهمة على النص، وحتى قال بعضهم: حيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله، وغلا آخرون ؛ حيث رأوا إلغاء المصالح مطلقاً والنظر فقط في النصوص وأن النصوص والأخذ بظاهرها فقط هو المصلحة.

والشريعة الإسلامية شريعة معللة، شريعة مبنية على جلب المصالح، ودرء المفاسد، شريعة مبنية على تحقيق المقاصد، ومن فاته العلم بقواعد المصالح ودرء المفاسد وفاته العلم بقواعد الشريعة ومقاصد الشريعة فإنه يفوته تحقيق هذه الشريعة المباركة. فهذه الشريعة المباركة شريعة الإسلام مبنية على علل، مبنية على مقاصد، مبنية على رعاية المصالح، مبنية في الفقه على معرفة الفرق والجمع بين الأحكام.

فمن فاته معرفة المقاصد والمصالح والمفاسد، وفاته معرفة العلل المتوخاة من الأحكام، وفاته معرفة الجمع والفرق في الأحكام المنصوص عليها أو التي اجتهد فيها العلماء، فإنه لا مجال له في الاجتهاد، ولا مجال له في الحكم، ولا مجال له في رؤية أحوال الناس.

لهذا يجب علينا أن نرعى الوسط ما بين الذين ينفون المصالح مطلقاً، والذين يغفلون فيها، فشريعتنا معللة، نأخذ بالمصالح وبمقاصد الشريعة.

ولهذا نرى كلام أهل العلم الراسخين فيه كالإمام أحمد وقبله الإمام الشافعي والإمام مالك وأبي حنيفة وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم في مسائل كثيرة يرون فيها المصالح المنوطة بالنص، حتى تكلموا في مسائل ربما خالفت ما عليه الفتوى اليوم لرعايتهم للمصالح المتوخاة من الشريعة. فرعاية المقاصد والمصالح مطلب شرعي ضروري لتأصيل منهج الوسطية والاعتدال في الأمور.

من أنواع تطبيقات هذا الأمر وهو الوسطية والاعتدال وهذا المنهج القويم، الوسطية والاعتدال في الحكم على الأشياء. فالأشياء تتجدد والقضايا تتنوع وكل يوم لنا جديد لا شك، فالزمن متحرك، والمدنية ولادة، والحضارة متوقدة ولن تقف عند حكم فقيه، ولن تقف عند حكم داعية أو عند تنظير منظر، الزمن يتحرك والزمن ولاد، والمدنية تتولد وتنمو كما هو مشاهد ومنظور في الزمن الحاضر والحضارة والأزمنة الماضية.

ولا بد حينئذ من أن يكون هناك منهج واضح معتدل في الحكم على الأشياء، في الحكم على الأوضاع، في الحكم على الأشخاص، في الحكم على الأفكار، وما يطرح، في الحكم على النوايا والمقاصد، في الحكم على المجتمعات، في الحكم على الدول، في الحكم على العلماء، في الحكم على الدعاة، في الحكم على الناس، وهذا المنهج الوسطي يجب أن يؤصل في أطروحات وفي رسائل حتى لا يكون الناس الذين يرومون الإصلاح، ويرومون الدعوة ويرومون الإرشاد حتى لا يكون طلبة العلم في غيبة عن المنهج المعتدل في ذلك.

ومن قواعد أهل العلم ”الحكم على الشيء فرع عن تصوره“، والله جل وعلا يقول لنا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فمن أراد أن يحكم على شيء دون علم كامل بهذا الشيء، أو يحكم على وضع، أو يحكم على شخص، أو يحكم على أفكار وأطروحات، أو يحكم على نوايا ومقاصد دون معرفة شرعية بذلك فإنه حينئذ يقف ما ليس به علم.

والواجب علينا أن نضع هذه الآية نُصَب أعيننا، وأن نضع قول الله تعالى في النهي عن القول بغير علم حيث جعله قرينة للشرك في قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، والنبي ﷺ نهى عن القول بلا علم وأن من يفتي بغير علم إنما يتقحم النار.

حينئذ كيف نحكم على الأوضاع؟ الناس كما ترون يحكمون على كل شيء، فهل يليق بأهل الفكر والعلم وأهل المنهج الفكري والمنهج المستقيم في النظر والتأمل أن يكونوا مستعجلين، وأن يكونوا من غير ذوي الأناة في الحكم على الأشياء؟

أنتم نخبة، سواء من الطلاب من ذوي المستويات العالية أو من غيرهم، أنتم النخبة، فكيف يسوغ أن يكون لكل شيء منهج إلا التفكير والحكم على الأشياء يكون بلا منهج؟ هل يسوغ أن يترك الناس لكل أحد طريقة في الحكم على الأشياء؟

حينئذ سنتج أشياء وأشياء وأشياء من مثل ما رأينا، وستنتج أفكار وآراء وأحكام على الأوضاع والأشخاص والمجتمعات والدول، وحتى حُكْم على النوايا وأهل العلم بما ترون وبما لا ترون في المستقبل. هل يسوغ أن يكون هناك غياب لمنهج التفكير في الحكم على الأشياء؟

إننا نطالب بمنهج نفكر فيه ونفكر به، بمنهج يكون قاعدة للتفكير، كيف يُفكر؟ كيف تبني النتائج على مقدماتها؟ هل يسوغ أن يكون هناك حكم على الأشياء وحصول نتائج في الحكم أو في العمل بدون مقدمات للتفكير سليمة، كيف نصحح الأفكار؟ كيف نصحح منهج الحكم على الأشياء؟ هذا من أهم المهمات.

الحكم على الشيء فرع عن تصوُّره، من القواعد أنه ليس لكل أحد أن يقتحم الحكم على كل مطلب. هناك أشياء عظيمة يجب أن تُترك للناس لكبار، للذين ينظرون للأمر بمنظار شامل، أنت لا تعرف كل شيء في الأمور، فكيف تحكم على كل شيء؟ هل يسوغ لطالب علم أو منتسب أو حتى من المثقفين وعامة الناس أن ينصب نفسه على أوضاع حكما على دولة، حكما على علماء، حكما على أفكار، دون حصر ودون نظر ودون تطبيق للقواعد الشرعية، من الناس من يروم أن يكون ديدنه في الحكم الأخذ ببعض الأشياء فيرى نصا واحدا لديه كافيا في الحكم الكلي على ذلك، ولو كان الأمر كذلك لما كان الفقهاء قليلين، كيف تميز فقهاء الإسلام لأنهم نظروا في النصوص جميعا ثم نظروا في النصوص ونظروا في عللها، ونظروا في المقاصد، ونظروا في المصالح والمفاسد، فالحكم الشرعي لا يناط بشيء واحد ينظر فيه المرء، فلا بد من الاعتدال في الحكم على الأشياء، ما بين طرف يغلو فيحكم بمجرد خاطر وقع له، وما بين آخر يترك الأمر وكأنه لا يعنيه، نحتاج إلى وسط ما بين الغلاة الذين يحكمون دائما بالأسوأ من الأحكام على الأشياء وعلى الأشخاص، ويحكمون بالظن ويسئون النظر،

ويسئون الظن، ويحكمون على كلمة قالها شخص، أو أمر تبنته جهة على الحكم على تلك الجهة بأكملها.

واجب أن يكون المرء متوسطاً مُوازناً بين الإيجابيات والسلبيات، موازناً بين المصالح والمفاسد، موازناً في الحكم على الأشياء ما بين الغالي فيها والجافي عنها.

فالذي يريد الحكم بدون توسط فإنه يذهب إلى الخروج عن اعتدال الشريعة وعن الاعتدال في الأمور.

الأصل في المسلم السلامة، ليس الأصل في المسلم الشك، ليس الأصل في المسلم ظن السوء، الأصل في المسلم - ولو كان عنده ما لا ينبغي من الأقوال والأعمال - السلامة، ليس الأصل فيه الشك، وليس الأصل فيه أنه يقول سوءاً أو يذهب إلى سوء.

الأصل في الأفكار التي يطرحها المسلم أن يكون ديدنه فيها حب الخير، وليس أن يكون ديدنه فيها حب الشر أو حب المخالفة أو الوقعة أو الإفساد، ولكن ديدنه في ذلك الخير من حيث الأفكار إلا إن ثبت خلاف ذلك من قول صريح أو عمل صريح فإنه حينئذ يكون خلاف ذلك.

النوايا والمقاصد يجب اعتبار الظاهر فيها، وألا نحكم على نوايا ومقاصد الناس باعتبار ظاهر سلوكي أو ظاهر قولي؛ لأن النوايا والمقاصد علمها عند الله جل وعلا. ويجب علينا الحذر من أن نظن سوءاً بالناس والله جل وعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. وقال النبي - عليه الصلاة والسلام - فيما جاء في الحديث عندما سأله رجل عن الشهادة فقال له النبي ﷺ: «هَلْ تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ».

الوسطية في التفكير مطلوبة، تفكير الشباب اليوم، بل تفكير الناس، بل تفكير بعض الخاصة نراه متفرقاً متشعباً بين عقل جامد أو عاطفة جامحة. العقل والإدراك والاتزان كل ذلك مطلوب، لكن مع عدم إلغاء العاطفة.

العاطفة الجياشة مطلوبة، التعاطف مطلوب، الحماس للدين مطلوب، لكن مع عدم غياب العقل السليم ورعاية النص. فمن جعل عاطفته حكماً عليه في كل تصرفاته دون رجوع إلى علمه، ودون رجوع إلى أهل العلم الراسخين فيه، ودون رجوع إلى توجيهات من ولي الأمر، أو وفق قواعد شرعية مبنية، فإنه حينئذ يروم عاطفة، كما رامها الخوارج أو كما رامها المعتزلة، أو كما رامها أهل الأهواء.

فما أوقع أهل الأهواء في أهوائهم إلا العاطفة التي لم تنضبط بنص، ولم تنضبط بمنهج. فقد خالف الخوارج الصحابة فقتلوا خير الناس في زمنهم، وهو علي رضي الله عنه، فمن قتل علياً رضي الله عنه؟ هل قتله أعداء الإسلام؟ لا، إنما قتله رجل يقوم الليل ويصوم النهار، وهو عبد الرحمن بن ملجم.

وعبد الرحمن بن ملجم هذا أرسله عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى مصر لما طلب عمرو بن العاص قارئاً للقرآن يقرأ الناس القرآن، لأن أهل مصر كانوا يحتاجون إلى قارئ يقرأ الناس القرآن، فقال عمر رضي الله عنه في رسالة أرسلها إلى عمرو بن العاص: أرسلت لك رجلاً صالحاً هو عبد الرحمن بن ملجم أثرتك به على نفسي، إذا أتكأ فأكرمه، واجعل له داراً يقرأ الناس فيها القرآن.

جلس عبد الرحمن بن ملجم في مصر حتى ظهرت حركة الخوارج، وكان بداية ظهورها في اليمن، ثم في مصر، فانتشرت فيها، واختاروا ابن ملجم لذلك، لأنه كان كثير الصلاح كثير العاطفة لكنه كان قليل العلم والفقه وكان منعزلاً، فلذلك أتاه الأمر من حيث أتاه، وقُتل خير الناس علي بن أبي طالب. ولما قيدَ للقصاص، وأريد للقتل قال لهم: لا تقتلوني مرة واحدة وإنما اقتلوني شيئاً فشيئاً، قطعوا أطرافي أمامي؛ لأنظر كيف تُقَطَّع أطرافي في سبيل الله جل وعلا.

وامتدحه واحد من أصحابه هل كونه خارجياً معناه أن الناس نفوه، لا بقيت دعوة الخوارج سرية متسلسلة في الناس حتى مدح قاتل علي عمران بن حطان في أبيات يقول فيها والعياذ بالله:

يَا صَرْبَةً مِنْ تَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيُبْلَغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حِينًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا

يقول: إن ابن ملجم أوفى البرية عند الله ميزاناً لأنه قتل علياً عليه السلام. وهكذا - والعياذ بالله - يصل التدين الغالي في الإنسان حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن.

فالعاطفة الجياشة والحماس للدين والجهاد المظنون الذي يؤول إلى مثل هذه الأفكار، وهذا الغلو مرفوض من صاحبه.

والوسطية والاعتدال ترفض ذلك كله، بل وتُحارب أصحابه؛ لأنهم إن بقوا فإنهم سيضلون الناس. وقد حاربهم علي بن أبي طالب، وحاربهم ابن عباس رضي الله عنه، وحاربهم معاوية، وحاربتهم الدولة الأموية، وحاربتهم الدولة العباسية.. إلى وقتنا الحاضر.

فكل أهل الحق يحاربون من يغلون في الدين إلى هذا الأمر، ولو كان تديناً بعاطفة جياشة، أو يقول من قول خير البرية، فالنبي صلى الله عليه وسلم حذر من ذلك.

فالوسطية مطلوبة في التفكير وفي الحكم على الأشياء وفي منهج التفكير بين نظر البدايات والمآلات. كثير من الناس ينظر إلى الأمور باعتبار الحاضر، ينظر إلى الأمور باعتبار الواقع، لكنه لا ينظر إلى المآلات. والعقلاء الذين يتبعون الشرع، ويدركون أحكامه ونصوصه ومقاصده فإنهم ينظرون إلى البدايات كما ينظرون إلى المآلات. وقد قال بعض أهل العلم من كانت بداياته محرقة، كانت نهاياته مشرقة.

من كان ينظر إلى البداية نظرة سليمة في النظر إلى أسباب حدوث الأشياء وفي بواعثها لينظر كيف يحكم عليها فإنه سيكون في نظره إلى المآلات سليماً.

أما إن كان لا ينظر إلى البدايات ولا ينظر إلى الأسباب والبواعث ولا ينظر إلى أبعاد الشيء أو كيف حدث، إنما ينظر إلى المقصد منه فإذا كان ما سيتحقق منه سليماً فإن بدايته عنده ستكون سليمة، ولا شك أن هذا غلط في التفكير؛ لأن التفكير الصحيح أن تنظر إلى البداية وتنظر إلى المآل، فمن فاته النظر في المآلات فإنه يفوته النظر السليم.

وكثير من ذوي العاطفة الجياشة وذوي النظر القاصر ينظرون إلى الأمور نظراً سطحياً بدون اعتبار للمآل والنهاية.

كذلك نطلب نظراً وسطياً في التفريق بين الواقع والتنظيم.

فكثير من الناس ينظم نظريات وخيالات هي في نفس الأمر قد تكون سليمة، لكنها من حيث التطبيق شبه مستحيلة أو مستحيلة، فهل يسوغ أن يكون المتفقهة وأن يكون حملة الشرع بل أن يكون الناس المحبوبون أن يكونوا أسيرين لخيالات غير قابلة للتطبيق أن يكونوا أسيرين لتنظيرات لا توافق الواقع؟ الذي يريد الإصلاح الصحيح أن يعمل من خلال الممكن، من خلال الواقع، لا أن يُجانب الواقع فيصنع تنظيرات يُكره بسببها الواقع، أو يُجانب الواقع من أجل ذلك.

وقد أتى النبي ﷺ إلى قوم أهل جاهلية، فهل أبطل جميع ما كان عليه الجاهلية؟ لم يكن الأمر كذلك، بل أخذ بأحكام الجاهلية في أشياء كثيرة وجعل من أعمال الجاهلية في كثير من الأمور ميداناً لانطلاقه. هذا وهم أهل جاهلية، فكيف الأمر إذا كانت المسألة في بلد الإسلام أو بين أهل الإسلام أو بين أهل العلم، في أمور مختلف فيها، ما بين اجتهاد وآخر، فكيف يكون الأمر كذلك؟

إنكم مطالبون يا حملة الشريعة، ويا دعاة الإسلام، ويا خطباء المساجد وأئمة المساجد، بل ويا علماء الإسلام، ويا فقهاء الإسلام أن تكونوا واقعيين في الطرح، فليس الأمر مقبولاً إذا كانت أطروحاتنا خيالية أو كانت أطروحاتنا بعيدة عن قبول التطبيق، لا يمكنك أن تطبق على الناس ما ليس بمقبول لديهم، ما ليس بمقبول في مصالحهم.

ويجب أن نرعى أحوال الناس وما يختلفون فيه، فالخيالات والتنظيرات ليست بمقبولة، كذلك في مجال الدعوة، إذا كنا نريد من الناس في ميدان الدعوة أن يكونوا خياليين في ميدان الدعوة، يأتون إلى الناس بكلماتهم وتنظيراتهم وتحميس الناس إلى ما ليس بميدان للتحميس ويكونوا خياليين.

كمن يدعو إلى الجهاد ولا ميدان صحيح للجهاد. كمن يدعو إلى الإنكار باليد ولا مجال إلى الإنكار باليد إلا من جهة الاختصاص، فيحمل ذلك الناس على الحماس وحينئذ يفرغون حماسهم في طرق غير شرعية، قد يكون من نتائجها ما حصل في الأسبوع الماضي وما قد يحصل مستقبلاً.

فيجب عليك أن ترعى كلمتك في ألا تكون خيالياً فيما تطرح، وألا تتكلم بكلام ينزله الناس على واقع ليس في ذهنك. بعض المعلمين أو بعض الدعاة بعض الأساتذة بعض الخطباء يقول كلاماً هو في نفسه صحيح؛ وذلك لأن لدى الخطيب أو لدى الداعية أو لدى المعلم أو أستاذ الجامعة ضوابط تحجزه في أن يزيد على ما ذكر عن الحد المأذون به شرعاً، لكن هو لا يأمن من يُخاطب ومن يحدث على أن يزيد في تطبيق ما ذكر الحد المأذون به شرعاً.

والحظ قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤] نهى الله جل وعلا أهل الإيمان عن أن يقولوا راعنا؛ لأن كلمة (راعنا) تحتل أن تفهم كما يقولها اليهود، أي من الرعونة والغلظة والشدة، يريدون بها النبي ﷺ وأصحابه.

فلما كان يمكن أن يسوء فهم اللفظ نهى الله ﷻ عن استعمال لفظة وأمر باستعمال كلمة واضحة بينة لا لبس فيها ولا غموض.

كذلك الذين يتحدثون إلى الناس عبر الخطب، عبر المساجد، عبر حلقات الجامعة، عبر

المحاضرات التي تكون في الجامعات، أو عبر الدروس التي تكون في المدارس ويقول كلمة ليست صحيحة في نفسها أو يمكن أن تفهم على غير فهمها، أو تُوقع المستمع في اللبس، ثم هو لا يوضح ذلك، فإنه حينئذ يكون شريكاً في البعد عن الاعتدال ويكون شريكاً في عدم الفهم الحسن.

كذلك يجب علينا أن ننظر إلى قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»، وهذا القول في هذه الأحاديث الصحيحة كما هو معروف «يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» أي في الكلمة أن تكون رفيقة، في التفكير تكون رفيقاً، في الإرشاد تكون رفيقاً، في الطرح تكون رفيقاً.

فالرفق مطلوب، فالله جل وعلا رفيق يحب الرفق في الأمر كله، فهل نريد غير محبة الله جل وعلا؟ هل نريد غير ما يرضى الله جل وعلا عنه؟ فإذا كنت غير رفيق في أمرك في تفكيرك في مقاصدك في أطروحاتك، في إرشادك فيما تقول وفيما تذر في أعمالك في الحكم على الأشياء والحكم على التصورات والحكم على الأشخاص فحينئذ تكون قد فوّت أعظم شيء وهو محبة الله جل وعلا لك.

الوسطية في الدعوة مطلوبة، فالدعوة تحتاج منا إلى تنظيم، تحتاج منا إلى ترتيب، تحتاج منا إلى تعاون على البر والتقوى، فهذه الدعوة لا يصلح فيها الفوضوية، بل يجب أن يتعاون فيها أهل الحق وأهل الخير؛ لذلك لا يجوز أن نكون فيها مغالين، فنذهب في الدعوة إلى تنظيمات بدعية أو تنظيمات سرية أو حزبية.

فالدعوة الحق بين التنظيم السري والحزبيات المقيتة، وبين الموالات والمعاداة على أساس رموز محددة هي دعوة متوهمة، كذلك الفوضوية لا تنتج دعوة.

ونحن نحتاج في الدعوة إلى تعاون على البر والتقوى وفق منهج أهل السنة والجماعة، ووفق التطاوع. فالطاعة لا تجوز في بلد الإسلام إلا لولي الأمر، الطاعة المتوهمة لجماعة أو لدعوة أو لحزب أو نحو ذلك هذه ليست شرعية.

وحين أرسل النبي ﷺ علياً وصاحبه إلى اليمن مع أن أحدهما كان أميراً للسفر، فحينما جاء أمر الدعوة قال لهما: «تَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا، وَيَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَيَسِّرَا وَلَا تُنْفِرَا».

فليس ثم مجال لطاعة مطلقة وفق تنظيم سري، أو وفق حزبية مغلقة، بل التنظيم يكون وفق تنظيم ولي الأمر، والطاعة تكون وفق طاعة الله جل وعلا، وطاعة رسوله، ثم طاعة ولي الأمر فيما ليس فيه معصية.

إذا كان الأمر كذلك فنحتاج إلى تعاون في الدعوة على البر والتقوى، وإلى تكاتف، وإلى أن نكون في الإطار الذي أذن به ولي الأمر، والإطار الذي لا ينتج مفاسد.

أما الإطارات الأخرى التي يتكلم فيها الناس، أو قد تكون موجودة في بعض البلدان، ونخشى أن توجد عندنا، أو تنتقل إلينا من تنظيمات سرية أو حزبيات مبتدعة فإن هذا مخالف للمنهج الوسطي ولطريقة أهل السنة والجماعة.

فما كَوَّنَ إمام من الأئمة أئمة الإسلام مع ما حدث في زمنهم، ما كَوَّنُوا جماعة خلاف ما أقره ولي الأمر، ولم يَكُونُوا تنظيمًا، وإنما كانوا وفق المنهج الوسط الذي يرضى الممكّن ويرعى الدعوة وفق

التعاون على البر والتقوى.

ونحتاج أيضًا إلى وسطية في الدعوة في مسألة حل مشاكل الأمة، الدعوة أو طلبه العلم أو المنتسبين إليه أو أهل الغيرة يظنون أن مشاكل الأمة ستُحل بغيرتهم. ولو كان الأمر كذلك فلم يكن ثمَّ أعير على توحيد الله وعلى إخلاص الدين لله - جل وعلا - من نوح عليه السلام. فهل كانت غيرة نوح - عليه السلام - التي لم يكن ثمَّ أعلى منها في زمانه كافية في أن يزول الشرك، أو أن يزيل الوثنية التي كانت في زمنه؟ لم يكن الأمر كذلك.

وهل كانت هذه الغيرة كافية لتنزل نصر الله جل وعلا إذ ذاك؟ لم يكن الأمر كذلك، بل مكث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [العنكبوت]، هذا هو الصبر الطويل، صبر تسعمائة وخمسين سنة مع وجود الغيرة العظيمة والعاطفة الجياشة. هذا منهج يجب أن نكون عليه.

من ينظر اليوم إلى مشاكل الأمة وما هي فيه في كثير من الأصقاع من جهل بدين الله، من بُعد عن توحيد الله جل وعلا توحيدًا خالصًا من وجود شركيات مختلفة، من وجود بدع مختلفة، من وجود منكرات مختلفة، فهل حل كل هذه المشاكل يكون بغيرة متوهمة؟ هل حلها يكون بالإنكار باليد؟ هل حلها يكون بالسعي فيما لا يُرضي الله جل وعلا من وجود مثل هذه الجرائم والتفجيرات التي حصلت؟ كيف تُحل مشاكل الأمة بجهد أبناء الأمة، لا بد أن نكون في ذلك وسطًا بين الذين يدون كأن الأمر لا يعينهم ولا يسعون في حل مشكلات الأمة، وبين الذين يُغالون فيذهبون إلى طريق الخوارج أو طُرُق بدعية ظالمة بما فيها من سلوكيات وسبل منحرفة.

الأمر وسط في أن نعمل جهدنا وفق المنهج الشرعي، في أن نعمل متكاتفين متعاونين وأن نحصر مشاكل الأمة وأن نسعى فيها وأن نبذل بالدعوة والخير والإصلاح والمناصرة وفق المتاح ووفق الشرع المطهر ووفق المأذون به.

فمن يرى أنه يمكن حل مشاكل الأمة بخيالات وتنظيرات فإنه سيكون أسير هذه الخيالات والمشكلات دون حل لها.

كذلك يجب أن نكون وسطًا في النوازل التي تقع في الأمة بين تأزيم النوازل وبين الإسهام في حلها. الأمة مستهدفة ولا شك، أمة الإسلام بعامة، وبلدكم هذا بخاصة، مستهدف بلا شك، فكيف تكونون تجاه ذلك؟

يجب أولاً على مستوى هذا البلد المبارك الذي هو معقل الإسلام ومأرز الإيمان، والمكان الذي انطلقت منه الرسالة الخالدة، وانطلقت منه دعوة التصحيح والتجديد، وتنطلق منه اليوم بشائر الخير بما ترعاه الدولة وترعاه مؤسسات هذا البلد، من وزارات وهيئات وجامعات ومؤسسات خيرية، وما يرعاه علماء ودعاة، وما يرعاه الناصحون، الجميع يجب أن يتكاتف في رد الأزمات وعلاج الأزمات، لا أن نكون مؤثرين في الناس بأن نزيد من الأزمة، وكثير من الناس زاد من الأزمة بفعله أو بهيجانه أو بتحميمه أو بكونه كأن الأزمة لا تعنيه وألا يؤثر فيها.

الواجب علينا أن نكون مؤثرين بالمنهج الوسطي، وأن نعمل في التأثير وفق المتاح وألا نكون متفاعلين مع الأمور بطريق غلط، بأن نكون مُحَمِّسين بطريقة خاطئة، بأن نكون مغالين في الأمور. فالمطلوب منا أن نحافظ أولاً على توحيد الله جل وعلا، وأن نكون ثانياً محافظين على وحدة الكلمة على طاعة الرسول ﷺ، ثم ثالثاً على وحدة الكلمة واجتماع الصف.

مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، وألف فيها الإمام المصلح المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب كتابه «مسائل الجاهلية»، قدم لها بثلاث مسائل، هي أعظم المسائل التي خالف فيها أهل الإسلام أهل الجاهلية، وهي:

المسألة الأولى: التوحيد، فكان أهل الجاهلية على الشرك، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى التوحيد.

المسألة الثانية: طاعة الرسول ﷺ، فأهل الجاهلية لم يكونوا يقيمون طاعة لمُقدِّم فيهم، فخالفهم بطاعة الرسول ﷺ.

المسألة الثالثة: طاعة ولي الأمر، كان أهل الجاهلية يرون الفوضى، لم يكن في مكة أمير عليها، فدعا النبي ﷺ إلى طاعة ولي الأمر.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بعد سرد هذه المسائل: فأتى النبي ﷺ، فعظم هذه المسائل الثلاث وأبدى فيها وأعاد.

وهذا هو الذي يجب علينا أن نُبدِي فيه ونُعِيد، فالذين يُؤزِّمون النوازل بترويج الشكوك والأوهام، وسوء الظن ويذهبون بعيداً عن الدعوة إلى وحدة الكلمة واجتماع الصف، فإن هؤلاء يسعون إلى ما فيه خلاف الصالح شرعاً وإلى الغلو فيما يطرحون. فالواجب حينئذ في المسائل والنوازل أن نسعى إلى عدم تأزيم النوازل، وأن نسعى في حلها، فالنوازل إذا وقعت تُحل بالشرع، تُحل بالعقل والحكمة والأناة. الوقت يضيق عن المضي في هذه المسائل، فنحتاج إلى التنبيه إلى نقاط ربما تبحثون أنتم فيها، وحبذا أن تكون هناك بحوث في هذه الأمور التي سأذكرها باختصار لأنها مهمة في توجيه الناس وتوجيه الشباب، بل توجيه الأمة كلها:

الاعتدال في السياسة بين المبالغة بين النظر في السياسة وما بين الترك.

كثير من الناس يظن أنه بسماعه لقناة فضائية أو بقراءته لتقرير صحفي أنه مؤهل للنظر في السياسة. السياسة صعبة حتى على الذين لديهم مؤسسات كبيرة تدعمهم بالمعلومات ولديهم أجهزة تحري، فليست السياسة بالأمر السهل الهين التي يحكم فيها أفراد الناس، بأن هذا الأمر حكمه كذا، وأن هذه القضية يجب أن ننظر فيها كذا.

والواجب حينئذ أن نكون متوسطين في السياسة، فهَمُّ الأمور السياسية مطلوب لكن يجب أن نشق في حل الأمور السياسية أن نشق بولي الأمر، أن نشق بمن أُعطي في ذلك؛ لأن لديه من الأجهزة والنظر والإدراك في مصالح الأمة ما ليس عند الأفراد. فمن كان عنده نظر في تقرير صحفي أو في رؤية قناة فضائية وحينئذ يجعل نفسه قائماً بأمر الأمور السياسية وكأنه وحده الذي لديه الغيرة على الأمة، وغيره ليس عندهم هذه الغيرة على الأمة فإنه قد بالغ وترك الاعتدال.

الاعتدال في السياسة بين الفهم والقناعة
ليست كل الأمور يمكن أن تفهم، لكن يجب أن نحاول الفهم لكن قد لا ندرك الإدراك الكامل، وقد لا نصل إلى القناعة التامة.

الاعتدال في السياسة بين الاتهام المطلق وما بين التبرير المطلق
هناك من يبالغون في الاتهام، يتهمون بأول خاطر وبإدراجه، وهناك أيضاً آخرون في الطرف الآخر من يبالغ في التبرير لكل شيء. والعامل المدرك، العالم، طالب العلم، صاحب الحق فإنه يكون وسطاً بين الاتهام والتبرير، فيكون متفهماً مُدركاً يعرف الأمور وما أخذها.

الوسطية بين الوطن والأمة، الوسطية بين الأهم والمهم
نحتاج إلى بحث في الوطن والأمة، منا من قد يُفَرِّط في وطنه الذي هو مُخاطَب أساساً بوجود الولاية عليه ولرعاية مصالحه، ومصالح من يكونون حوله فيه، يُفَرِّط في وطنه رعاية لمصالح الأمة كلها، وهذا ليس بسليم.

مصالح الأمة مطلوب أن تُرعى وأن يُحافظ عليها، لكن يجب أولاً أن يُحافظ على مصالح الوطن؛ لأننا مخاطبون فيه أولاً، ابدأ بنفسك ثم بمن تعول، ابدأ بنفسك أولاً، بنفسك ومن حولك في النفقة، بنفسك ومن حولك في المحافظة.

فمن لم يحافظ على الوطن لأنه يريد أن يحافظ على الأمة، فإنه لن يدرك المحافظة على الأمة ولن يدرك المحافظة على الوطن. فلا بد أن تكون الأمور بمقدماتها، تحافظ على وطننا لأنه الأهم وأن تجتمع كلمتنا على ذلك، ونسعى في هذا في أن نكون مؤثرين في الأمة ساعين في مصالحها.

كذلك ألهم والمهم

هناك من لا يراعى الاعتدال في ذلك فيقدم ما يشاء دون اعتبار للأهم فالمهم، فعنده كل شيء مهم. وليس هذا بالصواب، العقل من أهل العلم والدعوة وأهل التوجيه يرون أن تقديم الأهم مطلوب حتى ولو فوّت مهما أو مهمات كثيرة.

لا بد أن نراعي الأولويات، أن نبدأ بالأهم، وأن نؤخر المهم. لا بد من أن نكون أهل إدراك؛ لأن شريعتنا أمرتنا بذلك أن نكون أهل فهم، أهل نظر، وألا نكون متعجلين متوانين في أمورنا، وأن نكون وسطاً بين طرفي الإفراط والتفريط، بين طرفي الغلو والجفاء.

ونسأل الله جل وعلا أن يوفقني وإياكم لما فيه رضاه، وأن يجعلنا من النمط الذين وصفهم علي بن أبي طالب الخليفة الراشد ورابع المبشرين بالجنة عليه السلام وأرضاه بقوله: (خَيْرُ النَّاسِ النَّمَطُ الْأَوْسَطُ الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْغَالِي وَيُلْحَقُ بِهِ الْجَافِي). هذا هو المطلوب منا جميعاً. وأسأل الله لنا ولكم التوفيق.

اللهم اجمع كلمة المسلمين على الحق والرشد والساد، اللهم وفق ولادة أمورنا إلى الخير، واجعلنا وإياهم من المتعاونين على البر والتقوى، واجزمهم خيراً عن كل ما يقدمونه للإسلام والمسلمين. اللهم نسألك التوفيق في الأمور كلها، وأن تجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى.

وأسأل المولى جل وعلا لنا ولكم الرشد والساد في القول والعمل، وأن يعيذنا من الزلل والزغل في

الطريق والقول والمسار، إنه جواد كريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

[الأسئلة]

المقدم: اللهم صل وسلم على عبدك ورسولك محمد، جزاكم الله خيراً، على هذه المحاضرة القيمة الرائعة التي كنا نود أن تستمر وتستمر حتى توضح لنا أساتذة وطلاباً هذه المعالم القيمة التي تنطلق من شريعتنا الغراء ومن منهج الوسط الذي جاء به الكتاب والسنة. وأمامي أعداد كبيرة من الأسئلة الواقع لن نستطيع أن نأتي عليها جميعاً، ولهذا أعذر للسائلين، وسنطرح بعضها منها، على أن الأسئلة إن شاء الله جميعها تسلم لمعالي الشيخ صالح له إن شاء الله يتحفنا مرة أخرى بزيارة كريمة لكي يتحدث في كثير من الأمور التي في الحقيقة نحتاج أن نسمع منه ونستفيد منه جزاه الله خيراً.

سؤال (١): معالي الشيخ نشهد الله على حبك ونشكرك على هذا الطرح الجيد والقول المتوازن، وسؤالي هو: ما نصيحتكم لنا نحن أعضاء هيئة التدريس في تربيتنا لأبنائنا الطلاب وتوجيههم خصوصاً وأنا نرى بعض زملائنا يتأرجحون بين الإفراط والتفريط. وفي نظري أن المسألة لا تحتل إلا الوضوح والصراحة في علاج مسائل جدت كالتكفير والتبديع والتفسيق، إضافة إلى عدم الإدراك الحقيقي للولاء والبراء. فما توجيه معاليكم في ذلك؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب: الحمد لله وبعد، لا شك أن المسائل العلمية التي يطرحها اليوم كثيرون تحتاج إلى فهم ودقة، كمسائل التكفير ومسائل الولاء والبراء ومسائل المولاة والمعاداة، ومسائل الأحكام الفقهية لكثير من القضايا كالجهاد ومفاهيم الجهاد وشروط الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل هذا يحتاج إلى بسط شرعي فيها.

أولاً أطلب من ذوي العلم والفقه من أساتذة الجامعة، أن يحصروا هذه المسائل التي يكثر الكلام فيها اليوم، فاليوم يتكلم بعض الفئات في الإنترنت وغيرها عن التكفير بما هو موافق أو شبه موافق لمنهج الغلاة، يجب أن يبين الحق في مثل هذه المسائل، وأن يرد على ذوي الشبهات.

فمن الذين وقفوا للتكفيريين قديماً؟ الذين وقفوا لهم هم الصحابة، فأعظم مسألة تكلم فيها الخوارج الأولون ووصفوا بها هي مسألة التكفير، فأول الأمر خرجوا خروجاً، ولم يكونوا مكفرين في عهد عثمان رضي الله عنه، فعندما قتلوا عثمان رضي الله عنه، قتلوه بالخروج عليه، ولذلك سموا خوارج، وسموا حرورية، لأنهم خرجوا على ولي الأمر بغير تأويل سائغ.

ثم لما ولي علي رضي الله عنه وجاء التحكيم، جاءت مسألة التكفير، وهنا هاجمهم الصحابة وناقشهم ابن عباس رضي الله عنهما، حتى رجع ثلثهم. ثم جاءت بعد ذلك بعض المسائل الأخرى كمسألة خلق القرآن وبعض المسائل التي اتسموا بها فيما بعد.

ومسألة التكفير يجب أن يكون القول فيها واضحاً صريحاً، لا يجوز تكفير مسلم. المسلم الذي

دخل في الإسلام بعد البلوغ، أو وُلِدَ فيه على الفطرة لا يجوز إخراجَه من هذا الدين إلا بأمر بَيِّن في قوة بَيِّنَةِ الشهادة التي أدخلته في هذا الدين.

لا شك أن المسلم قد يرتد بقول أو فعل أو اعتقاد أو شك كما نص على ذلك أهل العلم في باب حكم المرتد، والله جل وعلا يقول: ﴿مَنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ويقول: ﴿وَكُفِّرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] ﴿كَفِّرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]. ولكن هل الحكم بالتكفير لآحاد الناس؟ لا؛ لأن للتكفير: أولاً شروط، وثانياً موانع. فلا يُكْفَرُ إلا من أتى بأمر بَيِّن في مثل بَيِّنَةِ الشهادة. أما إذا أتى بأمر فيه شبهة أو فيه احتمال فالتكفير أمر عظيم للإخراج من الدين لا يكون إلا بأمر واضح؛ ولذلك ليس لآحاد الناس أن يفعلوه، وإنما هو للقضاة خاصة، فلا بد أن يكون الحكم من قاض يُقيم الشروط وينفي الموانع.

فإذا قامت الشروط وانتفت الموانع وأقيمت الحجة حين ذلك يكون الحكم. أما آحاد الناس فليس لهم في الأمر شيء، فالواجب على المدرسين، على الأساتذة، على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وفي غيرها، أن يكونوا فاعلين في رد الشبهات وأن يكونوا موضحين بكلمة واضحة. جاء حدث قبل أسبوع، أحداث التفجير المجرمة الآثمة، فبعض الناس يعالجها معالجة ضعيفة. كيف؟

حدث عظيم بالغ، فيه مخالفة لأحكام الله جل وعلا من أوجه كثيرة تزيد على عشرين وجهاً كما حُصِرَتْ، وترجع أصولها إلى خمسة أصول، كيف تكون معالجتها بأمر خفيفة؟! يجب أن تكون هناك حملة كاملة وليس لمدة أسبوع أو أسبوعين أو شهر، ولا بد أن تكون هذه الحملة كاملة في الجامعات وفي خارجها، لتوضيح شناعة هذا الفعل، وما أدى إليه، وأهمية إيضاح الأمور الشرعية في مثل ذلك، قتل النفس، قتل المسلم، قتل النفس حرام في النصوص، قتل المسلمين حرام بالنصوص وكبيرة وظلم واعتداء وإجرام، قتل المستأمنين والمعاهدين وذوي المواثيق، الاعتداء على أموال المسلمين، الاعتداء على أموال المعاهدين والمعصومين، الاعتداء على الآخرين، ترويع الآمنين، انتهاك حرمة الأمن التي أيدتها الشريعة، ترويع وقتل بدون بينة، مسائل كثيرة في ذلك.

أعظم جرم بعد الشرك بالله قتل النفس التي حَرَّمَ الله جل وعلا، فهل نترك هذا الأمر أو نعالجه أو نذكر بعض العبارات التي لا تكون في قوة هذه الشناعة والإجرام الكبير هذا ليس مطلوب. لا بد من شحن النفوس في مضادة الإجرام ومضادة غير المنهج الحق.

سؤال (٢): للأسف وجدنا بعض الطلاب من طلاب الجامعة وغيرهم ممن لهم اطلاع على القنوات الفضائية يؤيدون ما يُبَث فيها من الاعتداء على العلماء، ووصفهم بالمداهنة كما هو ظاهر عند عدد من الكتاب الذين يصرون بذكر أسمائهم مما يؤدي إلى تزعزع الثقة بالعلماء، فما رأي معاليكم في ذلك؟

الجواب: الاعتداء على العلماء ليس جديداً، العلماء ورثة الأنبياء، أول من اعتدي عليه بعد الأنبياء الصحابة رضوان الله عليهم، وهم سادة أهل العلم، اعتدي عليهم من الضالين والمارقين، كذلك أئمة الإسلام اعتدي عليهم واتهموا بالمجاملة، اتهموا بالمداهنة، اتهموا بالفساد، اتهموا بأخذ الأموال، ليس

هذا الأمر جديداً أو وليد الحاضر، بل هو من قديم. فمن نحا نحو الفرق الضالة التي تتهم العلماء بذلك فهو ينحو منحى المتقدمين فيجب الإنكار عليه إنكاراً واضحاً.

الإمام أحمد في خطبته المشهورة التي يحفظها أهل السنة والعلم في أول خطبته في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية يقول: (الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى ويصّرون من العمى، ويحيون بكتاب الله الموتى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، ينفون عن الله تحريف المبطلين وانتحال الضالين الذين عقدوا ألوية البدعة) إلى أن قال: (فما أحسن أثرهم على الناس، وما أسوأ أثر الناس عليهم).

ما أحسن أثر العلماء على الناس! لكن ما أسوأ أثر الناس عليهم! العلماء هم حراس الدين على الحقيقة، لكن ليس من شرط العالم أن يكون كاملاً.

هل من شرط العالم أن يكون كاملاً؟ ليس كذلك. لو كان العلماء كاملين لا يؤخذ عليهم في قول أو في عمل، إذاً لصاروا أنبياء، فالأنبياء هم المعصومون. أما العالم فليس بمعصوم. ولكن لا يجوز الوقوع في العلماء.

وقد قال ابن عساكر في أول كتابه «تبيين كذب المفتري فيما افتراه على الإمام الأشعري» في الدفاع عن عودة الأشعري إلى السنة قال: (إن لُحوم العلماء رَحْمَةٌ اللهُ عَلَيْهِمْ مَسْمُومَةٌ وَعَادَةُ اللهُ فِي هَتِكَ أَسْتَارِ مُنْتَقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ) وهذه لحظناها فيمن انتقص العلماء السابقين.

لاحظنا من انتقص الشيخ محمد بن إبراهيم، من كان يرمي الشيخ محمد بن إبراهيم من ذلك الشباب المتحمس، موجود اليوم منهم من هو موجود، لكن الله جل وعلا لم يجعل لهم ذكراً، كما جعل لغيرهم ممن كانوا حول العلماء.

كذلك من العلماء القرييين سماحة الشيخ ابن حميد وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمهم الله تعالى جميعاً ورفع درجاتهم في جنته، وجدنا من انتقصهم اليوم ليس في غير ولا في نفير إلا في كلام فارغ.

يجب أن نكون مؤدبين مع العلماء؛ لأنهم مؤتمنون على حمل الشريعة، فهؤلاء الذين يقعون في أهل العلم لا يمثلون جهداً ولا علماً، فالعلماء يسهرون ليلهم ونهارهم، إما في إصدار فتوى، وإما في تعليم علم، وإما في نصيحة منظورة أو غير منظورة، وإما في صلوات أو مشاركة في أشياء تدفع عن الأمة الشرور أو تصلح أو في التعاون مع ولي الأمر فيما فيه بر وتقوى، ونحو ذلك.

فمن أراد الوقعة فيهم فإنما إثمه على نفسه وحسبه أن يكون مع الواقعين في العلماء من الفرق الضالة السابقة.

سؤال (٣): هذا سؤال من الطالبات: عَدَّ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب مظاهره المشركين ومعاونتهم من نواقض الإسلام ما ضابط هذه المظاهرة؟

الجواب: هذا هو الناقض الثامن من نواقض الإسلام العشرة، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ تعالى لم يذكرها من عنده، فهذه النواقض موجودة في كتاب «كشاف القناع عن متن الإقناع» بنصها،

واختصرها الشيخ رحمه الله تعالى. فقلوه: مظاهره المشركين؛ يعني أن يكون لهم ظهراً وردءاً يدفع عنهم عند القتال. فإذا قام قتال بين الكفار والمسلمين فجاءت طائفة من المسلمين ليكونوا عوناً للكفار على المسلمين بمظاهرة، أي أن يكونوا ظهراً للكفار، يدفعون عنهم، ويكونون ظهراً لهم لأجل انتصار دينهم، فهذا ناقض من نواقض الإسلام.

فأولاً نفهم معنى المظاهرة، وهو أن يكون مظاهراً لهم، وقول الشيخ (مظاهرة المشركين ومعاونتهم)، ليس المعاونة وحدها مكفرة على كل حال، وإنما المظاهرة والمعاونة حال الحرب بأن يكون ظهراً وردءاً لهم قاصداً ظهور الكفر على الإسلام.

وهذا يبينه فعل حاطب رضي الله عنه، لما عاون المشركين ببث سر النبي صلى الله عليه وسلم لهم، فلما سار النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين أرسل لهم حاطب بن بلتعة رسالة يقول فيها: إن محمداً قادم عليكم فخذوا حذركم. وهذا نوع من المعاونة، بل هو نوع من إفشاء السر، والتجسس للكافر على المسلم، لكنه لم يكن مراده بذلك أن ينتصر الكفر على الإسلام، لم يكن مراده بذلك وقصده أن يظهر الكفار على المسلمين، وإنما كان يريد حماية نفسه وماله الذي كان بمكة.

ولهذا لما اكتشفه النبي صلى الله عليه وسلم كما في «الصحيحين»: قال عمر: «يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا فَإِنَّهُ قَدْ نَافَقَ». فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دَعُهُ يَا عُمَرُ» وقال صلى الله عليه وسلم لحاطب يستفصل منه: «يَا حَاطِبُ: مَا هَذَا؟» انظر إلى تأني النبي صلى الله عليه وسلم، وأن هذا المقام مقام استفصال «يَا حَاطِبُ، مَا هَذَا؟» فقال حاطب وانظر فقهه وقوة عقله وصدقه: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْراً مُلْصَقاً فِي قُرَيْشٍ، يَقُولُ: كُنْتُ حَلِيفاً، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَنْ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ قَرَابَتِي، وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَاداً عَنْ دِينِي، وَلَا رِضاً بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ» فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»

فمن كان ردءاً للكفار يدفع عنه حال الهجوم عليهم ويكون بذلك قاصداً ظهور الكفر على الإسلام، فإن هذا من نواقض الإسلام.

فكلمة الشيخ رحمه الله تعالى تفهم مما ذكره فقهاء الحنابلة، فارجعوا إلى شروح الحنابلة فيما ذكروه، وإلى شروح غيرهم وإلى النصوص الكثيرة في ذلك، فإن هذا بين.

ويقول العلماء إن الله جل وعلا أنزل في موالاة حاطب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [الممتحنة] أي يخرجون الرسول ويخرجونكم؛ لعله أنكم تؤمنون بالله ربكم.

لاحظ أن الله جل وعلا صدر الآية بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ثم قال: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ﴾ فلم يجعل الإلقاء إليهم بالمودعة مانعاً من مناداتهم باسم الإيمان، وقال: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا﴾

بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴿٢٢﴾ ومع ذلك صُدّرت الآية بلفظ الإيمان.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن الحسن آل الشيخ في رسائله لما ظهرت موجة التكفير في ذلك ونقل بعض كلام أهل العلم في ذلك، ناداهم باسم الإيمان ؛ لأن هذا النوع من إلقاء المودة ليس مُخْرِجًا من الإيمان، مع أنه مُنَافٍ لكمال الإيمان، هذا ظاهرٌ بَيِّنٌ لأنه لا بد للخروج عن الإيمان أن يكون قصد الكفر بعد الإسلام، أما إذا كان قصد الدنيا فليس قصد الدنيا بمكفر.

والغريب أن مثل هذا السؤال يكون بين الطالبات ؛ لأن هذه الأسئلة تكون بين الشباب أكثر. وبالمناسبة نود ألا يكون كل ما يُبَحَث بين طلبة العلم من الرجال أو الشباب أو غيرهم يُبَحَث من الطالبات ؛ لأن المرأة مطلوب منها أشياء في علمها وتعلمها. وليكن لطالبات العلم والأستاذات ولم يشارك في هذا قدوة بعمل فقيهاة الصحابة عائشة رضي الله عنها وفي عمل أم الدرداء الكبرى، وكذلك أم الدرداء الصغرى وغيرها من فقيهاة الصحابة، فإنه كان أكثر اهتمامهن بما ينفع الأسرة وما ينفع الناس فإنه أجزئ للانتفاع في الحاضر وفي المآل.

لكن العلم بما ذُكِر وجواب ما ذكر في السؤال مهم ويشكرون على طرح مثل هذه الأسئلة المهمة.